

بحيث يصف من انزل وصف ويستلزم وجود الصفة  
 اذ العقل يفرق بين الوجود الخارج امورا صافية  
 وسببية لا تقع لها في الخارج ويصف وصفها صافا  
 الى سالكها ويوجب ما ذكره عدم الفرق بين الصفة  
 الموجبة والموجبات الى الجمل والقوم فترتيبها  
 بتخصيص الحكم المذكور وهو اقتضاها، اكل الاجازي وجود  
 الموضوع بالاول منها على ما ياتي تفصيلا في تكملة النظر  
 واما اقر عليه بان يقال لا دلالة في ذكره على حصول  
 الاقضية في نفس الامر بدفع الصفة كما هو الدعوى بل يتم  
 في الاقضية بحيث يدخل فيه ما لا يكون كالتفصيل الا وهو  
 وهذه الموصوف حصر الصفة ولو علم ان الاقضية حصرية  
 وعكس الامر بان يعتبر وجه الصفة هذه الموصوف وقيل لا بد  
 بان يقال لا اقضية فاعلم من ان الصفة باقتضاها الصفة الى  
 الموصوف في الوجود او كون الصفة في كونها  
 الوجود بحيث لو لاحظ العقل وجهه لم يفرق بينه وبين  
 مثال الاول الاقضية كسم بالياض واما الاقضية  
 ما بالفرق وبه بالفرق ولا تنسك لفظ العينية يستلزم

على

وجه الصفة في طرف الاقضية تقتضيا لوجه الصفة  
 ان طرأ وجه الموصوف في نفس الامر ان القائل المذكور  
 ما عرّف الاقضية بحيث يدخل فيه ما لا يكون كالتفصيل الا هو  
 حتى يمتنع الاقضية ان يفسر الامر وليس طاقا اخر غير  
 بل بسببها ليس المصنفين حيث قال في تحقيق الحاصل  
 وكونه انشأ واجبا في الخارج هو كونه بحيث اذ ينقل  
 على سببها الى الوجود الخارج لم يمتنع معقول هو كونه  
 ولا يمتنع على كون الصفة المذكور يقتضيا لوجه  
 الصفة واما رسم القلب من قلب الفهم كيف وبما يقول  
 من العقل كامل وهم صحت من الاقضية الخارج  
 بين زيد والي ان يكون العي في طرف الاقضية  
 الخارج بحيث لو لاحظ العقل وجهه لم يفرق بينه وبين  
 زيد او على تقدير ما ذكره من اعتبار وجه الصفة  
 في طرف الاقضية لم يمتنع الاقتضاها لهذا المعنى والذكر  
 لصحة الصفة والي ومن اوعام هذا الواسع  
 ما ذكره بقوله ولا خلاف في ان اشياء تسمى  
 الياض واليهت له فلا يكون بينهما ضرورة

Copyrighted by University